



الإشارات الشخصية في (الكاشف عن حقائق السنن) للطبيبي (ت743هـ)

علي عبد الله حمد ^{1*}، د. ربيوار خطاب²
^{1,2} قسم اللغة العربية، جامعة سوران، إقليم كردستان، العراق

Personal Deixis in AlKashaf an Hakaek Al sonan of Alteaby(743AH)

Ali Abdullah Hamad ^{1*}, Rebwar Khatab ²

^{1,2} Department of Arabic Language, Soran University, Kurdistan, Iraq

*Corresponding author

aliabdullahh352@gmail.com

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2023-06-06

تاريخ القبول: 2023-05-24

تاريخ الاستلام: 2023-04-22

المخلص:

إن الإشارات في البحث التداولي، تتوجه إلى العلاقة بين التركيب اللغوي والسياق الذي يُنتج فيه الملفوظ. الإشارات بأنواعها، والشخصية منها بشكل خاص لها أثر فعّال في بيان القصد والإنجاز، لارتباطها الوثيق بالعملية التبليغية والإقناعية، ولإبراز وظيفتها التداولية، لا بد من تحديد الأثر الذي تقتضيه البحث التداولي للخطاب الذي تتضمنها. تؤدي الإشارات الشخصية وظائف إنجازية متعددة عند دراستها في سياقاتها المختلفة، بانعكاسها على قصد المتكلم، وظروف إنتاج الخطاب، لذا يتوخى البحث المستل من أطروحة دكتوراه المعنونة بـ (الأبعاد التداولية في الكاشف عن حقائق السنن للطبيبي "ت743هـ") معالجة الإشارات الشخصية، بالبحث عن جذوره، وتأسيس مفاهيمه في الإرث اللغوي العربي، وتحليله تحليلًا تداوليًا، لبيان معالم التداولية في توجه العلامة الطبيي، وطرقاته اللغوية والبلاغية، ومدى توظيفه للإشارات الشخصية توظيفًا تداوليًا، وكيفية استعمالها، ودواعي تداولها، واقتضاءاتها الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الإشارات، الإنجاز، التداولية، التواصل، الخطاب، السياق.

Abstract

The allusion in pragmatic research is directed to the relationship between the linguistic structure and the context in which the utterance is predicted. Signs of all kinds, have an effective effect on indicating intent and achievement, because of their close connection with the informative process. In order to highlight its deliberative function, it is necessary to specify the effect required by the deliberative research. Personal cues perform multiple performative functions when studied in their different contexts, with their reflection on the speaker's intent and discourse production conditions. Therefore, the research is expected to be derived from the doctoral dissertation entitled (Trading dimensiona in Al- Kashif an Hakaik Al-Sunan for the Tibi(743AH)) to address personal signals by searching for its roots and rooting its concepts in the Arabic linguistic, and his analysis is a pragmatic analysis to show the parameters of pragmatics in the direction of Al-Tibi, and his linguistic and rhetorical propositions, and the extent to which it employs personal sign in a deliberative role, how to use them, the reasons for their circulation, and their social requirements.

Keywords: Signals, Achievement, Pragmatics, Communication, Discourse, Context.

1 - المقدمة:

تدرس الداولية الخطاب بعده كياناً يحتوي على شبكة من الملفوظات اللغوية وغير اللغوية المحيطة بانتاج الخطاب. إنّ التداولية تجاوزت البحث البنوي الشكلي الذي يدرس المعنى في نطاق تراكيبه بعيداً عن سياقه المحيط به، ولا يربط المعنى بقصد المتكلم والمقام الذي يرد فيه، فيضمحل الغرض الرئيس الذي سبق الكلام لأجله. ولدت الدراسات التداولية السياقية التي تحاول أن تكمل النقائص التي وقعت فيها المناهج البنوية الشكلية التي قيّدت النص في حدود الدراسات الدلالية، حاصرة المعنى بين التراكيب اللغوية فحسب. لذ نصّت التداولية على ضرورة الاهتمام بأغراض المتكلم ومقاصده الضمنية. إنّ دراسة الخطاب من منظور تداولي هي دراسة متشعبة لمضمونه ومقاصده التي لا تتوصل إلى مقاصده إلا بالرجوع إلى السياق، ودراسة الملفوظات عبر زمان ومكان التخاطب.

من هذا المنطلق يمكننا صياغة إشكالية موضوع البحث بالتساؤل الآتي: ما مدى حضور الإشارات الشخصية في تحليل الطيبي للخطاب النبوي؟ وما مدى مساهمته في تبليغ المقاصد التي يتضمنها الخطاب؟

هدف البحث: يسعى البحث إلى تحديد نوع الإشارات الشخصية التي يتضمنها الخطاب النبوي المطروق إليها من قبل العلامة الطيبي، ثم إبراز أثر الإشارات الشخصية في كشف مقاصد الخطاب، والأغراض الإنجازية وراءها، وبيان سبب عدول المتكلم عن عنصر إشاري إلى آخر، وربطها بمقامات مختلفة التي يستدعيها.

الدراسات السابقة: لم يجد الباحث دراسة سابقة تناولت شرح عالم للخطاب النبوي، إذ إنّ البحث محاولة عن كشف فكرة الإشارات الشخصية عبّر دراسة العلامة الطيبي للأحاديث النبوية، ولم يتطرق مباشرة إلى الأحاديث، فإننا نجد أن الكتابة في الأبعاد التداولية في الحديث النبوي قد كثرت.

المنهج المتبع: بغرض الإجابة عن التساؤل المطروح، وبالنظر لطبيعة البحث، اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، ثم الانطلاق منه إلى المنهج التداولي عبر دراسة المعنى في سياق الاستعمال، إضافة إلى اعتماد الإجراءات التداولية الأخرى ذات الصلة بالعلاقات المتبادلة بين المرسل والمتلقي، وبيان مقاصد المرسل، وكيفية تلقي السامع والقارئ، والظروف المحيطة بالنص.

أهمية موضوع الدراسة: تتجلى أهمية الموضوع في كونها تهتم بفهم أغراض المتخاطبين، وطريقة تخاطبهم، خاصة في الإشارات الشخصية. وقد وجد الباحث أنّ المؤلف يمثل ميداناً خصباً لمثل هذه الدراسة، لما يحتوي من إشارات شخصية تؤدي وظائف إنجازية في سياقات اجتماعية متعددة، لذا يحاول البحث عبر المدونة المساهمة في حضور حقل لساني مهم في اللسانيات العربية، وهو الإشارات الشخصية لفهم أغراض المتخاطبين.

2 - مفهوم الإشارات التداولية:

الإشارات علامات لغوية لا يتحدد مرجعياتها إلا في سياق التلفظ، لأنها خالية من أي معنى في ذاتها⁽¹⁾. تقتزن الإشارات بفعل الإشارة إلى موضوع ما، وتتنطبق على مجموعة من الوحدات التركيبية والعوامل الدلالية، غير منفصلة عن سياقات إنتاج الملفوظ⁽²⁾. فهي مجموعة من العلامات اللغوية مبهمة المعاني، لا يتجلى مفهومها إلا في السياق، بربطها بمقاصد المتكلم وتأويل المتلقي.

والإشارات الشخصية من أكثرها شيوعاً وانتشاراً في الخطاب، تشير إلى الشخصيات الرئيسية في الخطاب:(المتكلم والمخاطب والغائب). تعد هذه الإشارات الثلاث الحلقة الأساس، والمرتكز للإشارات الشخصية الأخرى، فأوضح العناصر الإشارية من بين تلك العناصر هي الضمائر الحاضرة الدالة على المتكلم وحده(أنا)، أو المتكلم ومعه غيره(نحن)، والضمائر الدالة على المخاطب مفرداً أو مثني، أو جمعاً، مذكراً، أو

مؤنثًا، فهذه الضمائر دائما عناصر إشارية، لأن مرجعها يعتمد على السياق الذي ترد فيه،⁽³⁾. الضمائر عناصر فارغة المحتوى، يتستحيل فهم معناها إلا حال استعمالها، فلا يدرك مفهومها ولا موضوعها خارج الخطاب ولحظة التلطف بها⁽⁴⁾، إن لم تشاركها قرائن لغوية، وغير لغوية خارجة عن الخطاب، فالضمير (أنا) و(أنت) لهما دلالة في ذاتهما على المتكلم أو المخاطب، لكن السياق هو الذي يعين من المتكلم؟ ومن المتلقي؟⁽⁵⁾. ويدخل ضمن هذه العناصر بعض أسماء الإشارة التي تشير إلى الأشخاص، وكذلك النداء، لأنه "ضميمة تشير إلى المخاطب لتنبيهه، أو توجيهه أو استدعائه... وظاهر أن النداء لا يفهم إلا إذا اتضح المرجع الذي يشير إليه"⁽⁶⁾، وضمائر الغائب (هو، هي)، والمثنى والجمع منهما، و(ال) العهدية، و(ما) و(الذي) من الموصولات⁽⁷⁾. أما ضمائر الغائب فقد استبعدتها بعض التداوليين من الإشارات⁽⁸⁾. ولكن أدخلها البعض فيها، إذا لم يعرف مرجعها من السياق اللغوي، وحينئذ يتكفل السياق التداولي بمعرفة إشارة هذه الضمائر إلى مرجعها، فإذا عرف مرجعها من السياق اللغوي خرج من الإشارات⁽⁹⁾.

3 - نبذة عن حياة الطيبي ومدونته:

أولاً: اسمه ونسبه ولقبه: هو الحسين بن محمد الطيبي⁽¹⁰⁾، وورد في بعض المصادر تسميته ب(الحسن)، والصحيح هو الحسين، إذ صرّح بذلك هو نفسه عقب فراغه من تفسير سورة الناس بقوله: "تمت السورة بقول العبد الفقير إلى عفو ربه سبحانه الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي"⁽¹¹⁾. لقب بالطيبي، نسبة إلى طيبة، بلدة بين واسط وبين الأهواز⁽¹²⁾، وهو من أهل توريز من عراق العجم، أما اللقب الذي اشتهر به الطيبي هو شرف الدين⁽¹³⁾.

ثانياً: مدونته (الكاشف عن حقائق السنن): إن المدونة هي شرح لكتاب (مشكاة المصابيح) للخطيب التبريزي، والذي هو تنمة للكتاب الأصل الذي هو (مصاييح السنة) للبعوي، فالكتابان يعدّان الأصلين اللذين اعتمد عليهما الكاشف. وقد نص الإمام الطيبي في مقدمة كتابه على تسميته بهذا الاسم: "وسميته الكاشف عن حقائق السنن"، ولو دققنا النظر في التحليلات البلاغية للطبيبي في هذا المؤلف نستطيع أن نقف على مدى تمكنه في تحليله البلاغي وتوجيهه له توجيهها تداولياً لما خرج من مشكاة النبوة، فالكتاب حافل بجوامع الكلم من الأحاديث النبوية، قد ونص المؤلف على منهجه المتمثل في "شرح معضله، وحل مشكله، وتلخيص عويصه، وإبراز نكاته، ولطائفه على ما يستدعيه غرائب اللغة والنحو، ويقضي علم المعاني والبيان"⁽¹⁴⁾.

المطلب الأول: الضمائر:

إن اللغة توفر للمتخاطبين مجموعة من الأدوات اللغوية التي تعينه على تبليغ مقاصده. ومن بين هذه الأدوات الضمائر التي هي "أشكال فارغة مناسبة لكل من يمارس الخطاب، يعلقها بشخصه، معرفاً نفسه بوصفه (أنا)، ومعرفاً شريكاً له في الوقت ذاته بوصفه (أنت)، وهكذا، فإن الوضع الخطابي يشتمل على جميع المعطيات التي تحدد الذات"⁽¹⁵⁾. أخذت صفة (الفارغة) من الناحية المرجعية، وليست فارغة من الناحية الدلالية⁽¹⁶⁾، فالعناصر الإشارية ليست أدوات لغوية فحسب، بل إنها تؤدي إلى تكوين الخطاب والتواصل اللغوي بعد إزالة اللبس عن دلالاتها، بتحديد مرجعياتها، فالغاية الأساس لوضع الضمائر هي رفع التباس عمّن أسند له الفعل اللغوي، والاختصار في الكلام⁽¹⁷⁾ بحضور من يرجع له الضمير حضوراً واقعياً، أو ذهنياً، وتعيين كل من المتكلم والمخاطب، حيث يستبدل كل منهما مكانتهما التخاطبية، فالتناظر الخطابي يحوّل المتكلم مخاطباً والمخاطب متكلماً، فينتقل الخطاب من الطرف الأول (أنا) إلى الطرف الثاني (أنت)، ويجعل من الطرف الثاني (أنت) يتحول إلى (أنا)، فيفرض ذاته بجعل الطرف الأول يتحول إلى الجانب الخارجي في التواصل، ومن هذه الجدلية تتحقق الأسس اللسانية الذاتية⁽¹⁸⁾، أو ينقل المتكلم كلاماً لشخص غير حاضر، فيحدث اللبس لدى المتلقي، أو نتيجة ضعف القرائن اللغوية وغموضها في تحديد المرجع.

تعدّ الضمائر من أهم الوحدات الإشارية التي تشارك العملية التواصلية لتحديد دلالتها والوقوف عند مرجعيتها. ولم يكن هذا الأمر غائباً لدى علمائنا، فقد عالج النحويون الإشارات الشخصية عبر باب الضمائر، وأدركوا العلاقة بين الضمير، وما يحيل إليه: "فالضمير ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تقدّم ذكره معنى أو لفظاً، أو حكماً"⁽¹⁹⁾. فالتقدم اللفظي هو أن يذكر المفسّر (المرجع) قبل الضمير ذكراً صريحاً، والتقدم المعنوي هو أن لا يكون المفسّر (المرجع) مصرحاً بتقديمه⁽²⁰⁾، بل يستدرك بقرائن لغوية وغير لغوية. ومنهم من استُدعي البعد التداولي في تعريفها، إذ إنّ المقصود من وضع المضمرة رفع الالتباس، فإن (أنا)، و(أنت) لا يصلحان إلا لمعيّنين، وكذا ضمير الغائب "نصّ في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو: جاني زيد، وإياه ضربت. وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار"⁽²¹⁾. إذن الضمير يحمل وظيفتين: رفع الالتباس، والاختصار. الضمائر تحتاج إلى مفسّر، فهي تشبه الحروف: "لاحتياجها إلى المفسّر، أعني حضور المتكلم والمخاطب، وتقدم الذكر للغائب، كاحتياج الحرف إلى لفظ يُفهم به معناه"⁽²²⁾. ومنهم من اقترح لفظ الإشارة لها: "عبارة عن الاسم المتضمن الإشارة إلى المتكلم، أو المخاطب، أو إلى غيرهما، بعد سابق ذكره"⁽²³⁾.

يعد الطيبي من الذين تنبهوا إلى الوظيفة التداولية للإشارات في الخطاب، وما تقوم به من تحقيق التواصل، وخلق الانسجام النصي، وما يتحقق بتحديد مرجعها فهم الخطاب النبوي، وتحديد الغرض التبليغي والتأثيري. وقد وظف آليات التحليل اللغوي وغيره، من السياق وقصد المرسل، فوجد يقبّل معنى النص على أكثر من وجه، نراه أحياناً أنه لا يحدد المتكلم، ولا الذي وجه إليه الخطاب، ولم يجزم بتعيين المرجع أول الأمر إلا بعد تدقيق النظر في السياق الذي ورد فيه الضمير، والسياق الخارجي، والنظر إلى النص ككتلة واحدة، ومن ثم الكشف عن المعنى العام للخطاب، ولم يستوقفه السياق ومرجع الإشارات، بل وظف قصديّة المتكلم في حال مخالفة الضمير مرجعه من حيث الأفراد والتننية والجمع. ولم ينظر إلى تلك العناصر على أنها وسائل شكلية لغوية تتحقق بها التماسك الظاهري فحسب، بل إنها تتضمن أغراضاً إنجازية، مثل التفخيم وعلاء شأن المتكلم من لدن المخاطب، عبر استبدال المتكلم ضمير المتصل (ت) بضمير (نا): "ونظير قوله: (بعضنا)⁽²⁴⁾ (بعضهم) في قول: (وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ) البقرة: 253... الظاهر أنه أراد بـ(البعض) محمداً ﷺ، لأنه هو المفضل على سائر الأنبياء. وفي هذا الإبهام من تفخيم فضله، وإعلاء قدره ما لا يخفى... ويقال للرجل: من فعل هذا؟ فيقول: بعضكم، يريد به الذي تعورف واشتهر بنحوه من الأفعال، فيكون أفخم من التصريح به، وأنوه بصاحبه"⁽²⁵⁾. وما من خطاب إلا وتواجد فيه مجموعة من العناصر الإشارية التي تحيل إلى قصديّة المتكلم، فتنم بواستطها معرفة قصده التي يحيل مباشرة على المقام، من حيث وجود ذات متكلمة، توجهت بخطابه إلى ذات متلقية، في زمان ومكان التكلم، إذ تؤدي الإشارات الشخصية أثراً بالغاً في العملية التواصلية، فهي بمثابة "الواحق التي تشير إلى معان في شخص المتكلم، أو السامع، أو أحد عناصر التركيب، والدلالة التي تشير إليها ضرورية للإلمام بالدلالة العامة للتركيب"⁽²⁶⁾. اشتملت تلك الإشارات على مجموعة من العناصر الدالة على الحضور والغيبية، والحضور قد يكون حضور تكلم، كأنا ونحن، وقد يكون حضور خطاب، كأنت وفروعها، أو حضور إشارة، كأسماء الإشارة، أو حضوراً ذهنياً كـ(ال) العهدية، والغيبية قد تكون شخصية كما في (هو) وفروعه، وقد تكون موصولية كما في (الذي) وفروعه. وقد قسمت الضمائر في العربية إلى: ضمائر الشخص، وضمائر الإشارة، وضمائر الموصول⁽²⁷⁾. وفيما يلي عرض للآليات التحليلية التداولية التي تناولها الطيبي في بيان الخطاب النبوي عبر الضمائر:

أ - ضمائر الحضور: - ضمائر التكلم:

الضمائر تلعب أثراً بالغاً في الخطاب النبوي، ولها أثر ملموس في تعيين مرجعها الخارجي، أو الذهني، إذ إنها تؤدي وظيفة ترجمة الدلالات الغائبة في الخطاب، وبيان غرض المتكلم، وقصديته للمفوضات، وتقوم بربط النصوص، واتساقها وانسجامها. يتميز الخطاب النبوي بأنه يحمل أوجهاً مختلفة في تحديد الغرض، لذلك لم يجزم الطيبي بتحديد مرجعية الضمير قبل استحضار السياق المقالي والمقامي. ذهب بعض التداوليين إلى أن الضمير (أنا) يدل على المفرد المتكلم، ولا يُحيل إلى غيره، فلا تشير إلى المخاطب مثلاً⁽²⁸⁾. ضمائر التكلم لا تزيل الإبهام إلا بوجود المتكلم لدى المخاطب، لبعد المسافة بينهما وعدم وجود قرائن لغوية وسياقية، فيتعدد

لدى المتلقي تعيين المرجع، فعلى المتكلم أن يأتي بملفوظ آخر، لإزالة الإبهام، يقول الطيبي: "قوله: (فقال: أنا أنا) (29) إنكار عليه قولك: (أنا) مكروه فلا تعد، و(أنا) الثاني تأكيد... وإنما كره؛ لأنه لم يحصل بقوله: (أنا) فائدة تزيل الإبهام، بل ينبغي أن يقول: فلان باسمه، فإن قال: أنا فلان، فلا بأس... ولا بأس أن يصف نفسه بما يُعرف به، إذا لم يكن منه بد، وإن كان صورة له فيها تجبيل وتعظيم" (30). فضمائر التكلم هي أقلّ أقسام الضمائر إشكالاً في تحديد مرجعها، لكونها تدلّ على منشئ الخطاب، فتحديد ذات المتكلمة لا تتطلب آليات استدلال، مقارنة بضمائر الخطاب والغيبة، ولكن قد يبقى مبهم، خاصة عند وجود حائل مادي بين المتخاطبين، لعدم تمييز صوت المتكلم الذي وراء الحائل. الضمير: (أنا) تؤدّي وظائف متعددة، تبعاً لقصد المتكلم، كالإنكار، ويُدرَك ذلك حال التلفظ، وكيفية نطقه وتنغيمه وتكراره، فالتنغيم والتكرار يحددان الغرض الإنجازي، فالتنغيم من القرائن الحالية التي تبيّن طريقة الأداء الصوتي حال التلفظ (31). فالضمير الثاني: (أنا) تؤكد للأول، لمزيد الإنكار، ولو لم يُكرّر ليتحول الغرض إلى الاستفهام. ومنها الوظيفة الإنجازية، إذ يرى الطيبي أن الضمير مبهم، لا يمكن إزالة إبهامه دون درء الحوائل بين المتخاطبين، وهذا من الروافد التداولية في فكر الطيبي، إذ يرى أن الضمائر من الإشارات المبهمّة غير معلومة المرجع، بل لا بد من حضوره حال التلفظ، ويحتاج أن يضيف عناصر إشارية أخرى - بذكر اسمه، أو كنيته، أو لقبه.

إنّ الضمائر لا تدلّ على شيء معين إلا بضميمة المرجع، وتحقيق الحضور المكاني، لأن الضمائر بهذه الدلالة تكتسب وظيفتها، بكونها نائبة عن الأسماء "وإنما صار الإضمار معرفة، لأنك تُضمّر اسماً، بعدما تعلم أنّ من يُحدّث قد عرف من تعني، وما تعني، وأنت تريد شيئاً تعلمه" (32). هذا إذا وجدت قرائن تحدد مرجعها، بحضوره جسدياً للمتلقى، أو تمييز صوته، وإلا تبقى مبهمّة. فالضمائر في سياق النص المكتوب معرفة، لإحالتها إلى المرجع، لكنها في سياق التلفظ مبهمّة عند عدم قرائن محددة لها، لذا لم يتوقف الطيبي في تحليله للخطاب عند تحديد مرجع الضمير، بل ذهب إلى أن المتكلم يستبدل أحياناً ضمير التكلم باسم ظاهر، أو يستبدله بضمير غائب، لغرض، يقتضيه المقام. فقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه لما استخلف: (لقد علم قومي أن جرّفتي لم تكن تعجز عن مؤونة أهلي، وشعلت بأمر المسلمين، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال، ويحترف للمسلمين فيه) (33). المراد بـ: (آل أبي بكر) هو "أهله وعياله. ويجوز أن يراد به نفسه، وفي نسق الكلام من الدليل على أنه أراد بآل أبي بكر نفسه، وهو قوله: (ويحترف للمسلمين)" (34). فالمراد بنسق الكلام هو توحيد مرجع الضمير في جملتين متتاليتين مع عدول المتكلم عن ضمير التكلم إلى الغيبة، أو عكسه، بمعنى أن يحيل الضمير إلى المرجع نفسه في الجملتين داخل النص، بهدف انسجام النص واتساقه "أقول: أراد بنسق الكلام أن (يحترف) مسند إلى ضمير (أبي بكر)، وهو عطف على (فسيأكل)، فإذا أسند إلى الأهل تنافر وانخرم النظم" (35). فانسجام الخطاب وتماسكه ينتج عن توحيد مرجع الضمائر وتوحيد الإحالة، إن خرق النظام (العدول) عن ضمير التكلم إلى الغيبة، لم يكن إلا غرض بلاغي، وقصد تداولي، وهو الالتفات من ضمير إلى ضمير آخر، ونقل في هذا الصدد تأويلين أديا إلى انخرام النظم: الانتقال عن ضمير التكلم (نحن) إلى ضمير الغائب (هم) المشعر به في عبارة: آل أبي بكر. ثانياً: المراد بـ(آل أبي بكر) نفسه، أي: سأكل أنا من هذا المال: "وآل أبي بكر أهله، عدل عن التكلم إلى الغيبة على طريقة الالتفات. وقيل: نفسه، والآل، مقم لقوله: (ويحترف)" (36). ولم يكن هذا الالتفات دون فائدة، بل تؤدي وظيفة التجريد، تجريد المتكلم من نفسه شخصاً آخر متصفاً بالصفة نفسها "لا بد في الانتقال من التكلم إلى الغيبة على ما سماه التفاتاً من فائدة. فقوله: (آل أبي بكر) من باب التجريد، جرّد من نفسه شخصاً متصفاً بصفة أبي بكر، من كونه كسوباً محصلاً لمؤونة الأهل بالتجارة" (37). والتجريد يمنح المتكلم مرجعية سلطوية أو مؤسساتية، يتمثل برأس السلطة التنفيذية، حيث استخلف للمسلمين "وفيه إشعار بالعلية، وأن من اتّصف بتلك الصفات حقيق بأن يأكل هو، وأهله من بيت المال" (38). إن الاستعمال بعد تداولي آخر ارتكن إليه الطيبي، فإن المتكلم يستعمل أحياناً ضمير الجمع (نحن)، أو (نا) المتصل، لتعظيم نفسه، واختصاصه بهذا الفعل، وهو من الأساليب الشائعة في اللغة للتعبير من متكلم يتمتع بالسلطة والنفوذ على ذلك الفعل، وهو ما أسماه التداوليون بـ(نحن القاصرة، أو الحاصرة) (39) فقوله تعالى: { وَنَرَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ } الحجر: 47: "وارد على سبيل الامتنان عليهم، ولذلك جمع ضمير الواحد

المعظم؛ ليدل على فخامة شأن النزاع، يعني مثل هذا النزاع مختص بنا، ولا يصدر إلا عنا⁽⁴⁰⁾. وقد يتعدد مرجع ضمير التكلم، ويكتسب هذا التعدد بسبب قرائن لغوية واردة في النص الذي ورد فيه العنصر الإشاري (الضمير)، ف(نا) في الحديث: (ما ينبغي لعبد أن يقول: إني خير من يونس بن متى)⁽⁴¹⁾: "أنا خير" قيل: ضمير المتكلم يعود إلى رسول الله ﷺ، وقيل: يعود إلى كل قائل، أي لا يقول بعض الجاهلين من المجتهدين في العبادة، أو العلم، أو غير ذلك من الفضائل، فإنه لو بلغ ما بلغ، إلا أنه لم يبلغ درجة النبوة، ويؤيده الرواية الأولى: (ما ينبغي لعبد أن يقول: إني خير من يونس بن متى)⁽⁴²⁾⁽⁴³⁾. فمرجع الضمير هو النبي ﷺ بقريظة (عبد) فإنه ﷺ عبد من عباد الله. وقد خص الخطاب يونس عليه السلام بالذكر، لأن الله تعالى لم يذكره في جملة أولي العزم من الرسل، فإذا لم يؤذن الرسول لهم أن يفضلوه على يونس بن متى، فلا يجوز لهم أن يفضلوه على غيره من نوي أولي العزم، وهذا الكلام منه ﷺ على التواضع والهضم من نفسه، وليس ذلك بمخالف لقوله: (أنا سيد ولد آدم ولا فخر)، لأنه لم يقل ذلك مفتخراً، ولا متطاولاً به على الخلق، وإنما قال ذلك ذاكراً للنعمة ومعترفاً بالمنة فيه⁽⁴⁴⁾.

- ضمائر الخطاب:

يعد المخاطب الركن الثاني من أركان التواصل اللغوي، بل هو لب العملية التواصلية، لأن الخطاب منشأ له، وتعيين المعنى بالخطاب النبوي يجعل المحلل أن يمتلك آليات متنوعة لغوية وغير لغوية، وذلك لأن المبهمات لا تحيل إلى شيء ثابت في الكون، وليس "له أقطار تحيط به، ولا نهاية تحصره"⁽⁴⁵⁾، ولأن المخاطب لم يكن دائماً: "ذلك الشخص المادي المائل في المقام قبالة القائل، فقد يكون مفترضاً، وقد لا يكون الشخص الحاضر هو المعنى مباشرة بما يقال، إنما جهة أخرى يُشار إليها ضمناً"⁽⁴⁶⁾. وقد يُخفي المرسل القرائن المشيرة إلى المخاطب مما يجعل تحديد من وجه له الخطاب أمراً صعباً، فيلجأ المحلل حينئذ إلى النظر الشامل للخطاب، بجعل السياق المقالي والمقامي، وما يحيط بها من ملابسات الموقف الكلامي مطية للوصول إلى قصد المتكلم، معتمداً على التحليل التداولي القائم على استعمال اللغة في سياقاتها المختلفة، وغرض المتكلم، ومكان إنشاء الخطاب وزمانه. فعدم إدراك من وجه له الخطاب يؤدي بالمحلل إلى تأويل بعيد، وهدم الاهتداء إلى قصد المتكلم، في حال احتمال الضمير على أكثر من مرجع، فيخاط على المتلقي تعيين المرجع، وقد حاول الطيبي رفع الالتباس في هذه الحال، ويسمي هذا النوع من الخطاب (تلوين الخطاب)، أو (الخطاب العام) إذا وجه الخطاب لفرد واحد، ولم يقصد به ذلك الفرد، ففي قوله ﷺ: (اغزوا بسم الله، في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا، فلا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال...) (47): "والخطاب في قوله: (وإذا لقيت) من باب تلوين الخطاب، خاطب أولاً عاماً يدخل فيه الأمير دخولاً أولياً، ثم خص الخطاب به فدخلوا فيه على سبيل التبعية، كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ} [الطلاق]: 1. خص النبي ﷺ بالنداء، وعم بالخطاب"⁽⁴⁸⁾. وقد يؤدي عدم اهتداء المتلقي إلى مرجع الضمير، عدم الاهتداء إلى مرجع آخر لضمير آخر في الخطاب نفسه، فييدي الخطاب أكثر من غرض، كما في قوله ﷺ: (لعلك ترزق به)⁽⁴⁹⁾: "ومعنى (لعل) في قوله: لعلك يجوز أن يرجع إلى رسول الله ﷺ فيفيد القطع والتوبيخ، كما ورد: (هل ترزقون إلا بضغائنكم)، وأن يرجع إلى المخاطب ليعبثه على التفكير والتأمل فينصف من نفسه"⁽⁵⁰⁾. وقد ذكر الطيبي مرجعين للضمير المتصل في: (لعلك)، والذي يرى الباحث أن الملفوظ (لعلك ترزق به) من كلام النبي، وليس من كلام أحد الأخوين، وإلا كيف تجرأ الشاكي أن يوجه مثل هذا الخطاب إلى النبي ﷺ حتى يفيد كلامه القطع والتوبيخ؟! فالإشكال إنما جاء من عدم تحديد مرجع ضمير مسبق وورد قبله، وهو الضمير المستكن في الفعل (فقال)، فالضمير (هو) يرجع إلى النبي ﷺ دون الشاكي، فاستدركه النبي ﷺ ما فات من الشاكي أنه يرزق ببركة أخيه المتفرغ لأخذه العلم لدى نبي الله، لذلك قال له النبي ﷺ لا تلم أخاك ولا تشك منه، بحجة عدم معاونتك في الحرفة، فإن الله رزقك من حيث لم تحتسب، فرزقك أت بسبب أخيه، لا من حرفتك.

ويتخذ المتكلم فنّ التعريض ليحيل بضمير المخاطب إلى الحضور، فالحوار الذي جرى بين النبي ﷺ وبين جبريل في الأسئلة التي وجهها جبريل له ﷺ فيما يتعلق بالإسلام والإيمان وغيرهما، فذهب الطيبي أن

توجيه الجواب من جهة النبي ﷺ لجبريل مستعملا ضمير الخطاب الدال على المفرد (أن تشهد، أن تؤمن، أن تعبد...)، وكذلك قوله ﷺ: (ما المسئول عنها بأعلم من السائل)، من التعريض الذي غير به المتكلم مرجع الضمير من المخاطب إلى الحاضرين في المجلس، يقول الطيبي: "(ما المسئول عنها)... (ما نافية، يعني لست أنا أعلم منك يا جبريل بعلم القيامة. أقول: أراد المظهر أن أصل الكلام هكذا، فعدل عنه إلى ما عليه، وذلك أن الأجوبة الثلاثة على خطاب جبرئيل (عليه السلام) كانت (تعريضا) للسامعين على طريقة الخطاب العام، نحو قوله تعالى: (لَنْ أَشْرَكَتَ لِيُحِبِّطَنَّ عَمَلُكَ) الزمر: 65. ولو أجري على ذلك الأسلوب ل قيل: لست بأعلم منك. ولم يفد فائدة العموم" (51).

وسبب آخر من عدم ذكر مرجع الضمير هو معرفة المتلقي قصد المتكلم، اعتماداً على السياق المقامي، ومدى قرب المتلقي من المتكلم وصحبته له ما يمكنه من فهم مراد: "قوله: (أذهبوا به إلى النار): الضمير في (أذهبوا) يرجع إلى ما لم يجر له ذكر؛ لأنه لا إلباس في أن المراد منه الملائكة" (52). وتجنب الإلباس من القضايا الرئيسية في البحث التداولي، إذ به تتحقق الغاية التواصلية. وقد يوجه المتكلم بخطابه إلى المخاطب لكن لم يقصد مخاطباً معيناً، كي يكون الخطاب خطاب عام، يقر الطيبي: "(فعلبك بالجماعة) (53) من الخطاب العام الذي لا يختص بسامع دون آخر تفخيماً للأمر" (54). فما يؤديه الخطاب العام - وهو عدم تعيين مرجع الضمير في (عليك) - هو تفخيم أمر الخطاب وحث المخاطبين اللاحقين بعده على التمسك بالأوامر والنواهي. فتحقيق مراد الخطاب، وكون الخطاب شاملاً لكل من يسمعه، يجعله أن يعدل عن العنصر الإشاري من الغائب إلى المخاطب: "قوله: (النخاعة في المسجد تدفنها) (55)، وكان الظاهر أن يقال في الجواب: من يدفن النخاعة في المسجد؟ فعدل عنه إلى الخطاب العام، اهتماماً بشأن هذه الخلال، وأن كل من شأنه أن يخاطب ينبغي أن يهتم بها" (56).

ومما تتميز به الإشارات الشخصية، وبالأخص الضمائر المتصلة، تشابهها الظاهر - في حال عدم تشكيلها - مع تاء التانيث الساكنة، فضمير رفع متحرك (ت) يلتبس للمتلقي مع تاء التانيث، حينئذ يتغير العنصر الإشاري من الخطاب (ت، ت) إلى عنصر إشاري غائب مستتر في الفعل، فالفعل (أرسلت، أرسلت)، فالمرجع إما أن يكون (أنت) المقصود به ذات الله تعالى، وإما أن يكون (أنت) المقصود به الريح، يقول الطيبي: "قوله: (خير ما أرسلت به)، يحتتمل الفتح على الخطاب (وشر ما أرسلت) على بناء المفعول، ليكون من قبيل قوله تعالى: (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) الفاتحة: 7. وقوله ﷺ: (الخير كله في يديك، والشر ليس إليك) (57) (58). وقد يوجه الخطاب للحاضر، ويقصد به الغائب، أو يوجه الخطاب لفرد، ويقصد به الجميع، وبالعكس، فالخطاب في: (تصدقوا فإنه يأتي عليكم زمانٌ يمشي الرجلُ بصدقته فلا يجدُ من يقبلها...) (59) "الخطاب لجنس الأمة، والمراد بعضهم، كما في قوله تعالى: (وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَعَدَّا مَا مِتْ لَسَوْفَ أُخْرَجَ حَيًّا) مريم: 66... لما كانت هذه المقالة موجودة فيمن هو من جنسهم، صح إسناده إلى جميعهم، كما يقولون: بنو فلان قتلوا فلاناً، وإنما القاتل رجل منهم) (60). نجد أن الطيبي تعامل مع الأحاديث النبوية من زاويتين، إحداهما: نظر إليه على أنها نص مكتوب، فيلجأ حينئذ إلى تشكيل الضمائر حتى يتمكن من تعيين المرجع، والثانية: تعامل معها على أنها خطاب ملفوظ تلفظ به المتكلم، فيفهم الخطاب حال التلفظ والسياق الذي قيل فيه، فالسياق هو الذي يحكم على تعيين مرجع الضمير، ومما يمكن الاستشهاد به، قوله في تحليله للحديث: (خبثٌ وخسرت) (61): "(خبثٌ وخسرت) على ضمير المخاطب، لا على ضمير المتكلم، وإنما رد الخيبة والخسران إلى المخاطب على تقدير عدم العدل منه، لأن الله تعالى بعثه رحمة للعالمين، وبعثه ليقوم بالعدل فيهم، فإذا قدر أنه لم يعدل، فقد خاب المعترف بأنه مبعوث إليهم، فخاب وخسر، لأن الله لا يحب الخائنين، فضلاً من أن يرسلهم إلى عباده" (62). فهل النبي قال: خبثٌ أنا وخسرتٌ إن لم أكن عادلاً؟ أم وجّه الخطاب للمتلقي، قائلاً له: خبثٌ وخسرتٌ إن لم تكن معترفاً بأنني عادل في تقسيم الغنيمة. فالواقع يشهد بأن النبي ﷺ كان أعدل العادلين، فعدم العدل منه جاء من منظار الناقد الخارجي، لذلك إسناده الخيبة والخسارة إلى مثل هذا الرجل أولى وأنسب من أن ينسب إلى نبي الرحمة، بمعنى أن الضمير (التاء) يحتمل أن يكون له مرجعان، ولا يمكن التوسع هنا في تعدد المرجع، إذ إن السياق والاعتقاد يرضان أن يكون مرجع الضمير هو النبي ﷺ، لذلك يرفض الطيبي هذا المرجع، أي مرجع

الضمير هو الحامل لفكر الخوارج المنتقد للنبي، فهو قد "خاب وخسر، لأن الله لا يحب الخائنين، فضلا عن أن يرسلهم إلى عباده"⁽⁶³⁾.
ب - ضمائر الغيبة:

إن تحديد مرجع ضمائر الغيبة في بعض المقامات يمثل تصدياً كبيراً الذي يواجه محلل الخطاب، إذ قد يتعدد المرجع الذي يحيل إليه ضمير الغيبة، فلا يتمكن المحلل من تعيينه إلا بعد تنفيذ مجموعة عمليات استدلالية تداولية وعقلية، لأنه يترتب على تعيينه تغيير في معنى الخطاب، أو تغيير حكم شرعي، ففي قول الراوي: (بيننا نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي ﷺ، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه...) حيث تعدد مرجع ضمير الغائب، فهو إما أن يرجع إلى النبي ﷺ، أو إلى جبريل عليه السلام: "الضمير في الكلمتين راجع إلى جبريل عليه السلام"⁽⁶⁴⁾. ولكن الطيبي لم يفرض رأيه، بل ناقش رأي المخالف استناداً إلى انسجام النص - نسق الكلام - الذي يكوّنه مرجع الضمير: "فلو ذهب مؤولٌ إلى أن الثاني يعود إلى رسول الله ﷺ لم يُنكر عليه لما يدل عليه نسق الكلام من قوله: (وأسند ركبتيه إلى ركبتيه)"⁽⁶⁵⁾. فنسق الكلام يقتضي أن يعود الضمير في (فخذيه) إلى الرسول ﷺ، وكذلك يعود الضمير في (ركبتيه) إليه أيضاً، فإنه يستدل عقلاً أن الركبتين لا بد أن يسند إلى ركبتين لشخص مقابل، ولكن الطيبي لم يرجح هذا، اعتماداً على عرف التعليم والتعلم بين الأستاذ والطلبة: "غير أنا نذهب إلى الوجه الأول، لأنه أقرب إلى التوقير، وأشبه بسمت ذوي الأدب"⁽⁶⁶⁾. ولم يمنع الطيبي وجود الرأي المخالف لرأيه: "وذهب محيي السنة إلى الوجه الثاني... وكذا إسماعيل بن الفضل التيمي"⁽⁶⁷⁾. ثم يعود الطيبي مرجحاً عود الضمير الثاني في الملفوظ (وضع يديه على فخذيه) إلى النبي ﷺ: "وأقول: لعل هذا الوجه أرجح"⁽⁶⁸⁾، استناداً إلى إجراءات متنوعة من تداولية وعرفية ولغوية، فإذا حُكم على مرجع الضمير الثاني أنه الرسول ﷺ، فمعناه أن جبريل يمثّل المُعَلِّم، ولكن في حال عود الضمير يكون متعلماً: "لا يبعد وضع جبريل عليه السلام على فخذ رسول الله ﷺ على تلك الحالة، فأشعرت بأنها ليست كهيئة التلميذ، وكذا نداؤه لرسول الله ﷺ باسمه، بل هما من هيئة الشيخ إذا اهتم بشأن التعليم، وأراد مزيد إصغاء المتعلم وإفهامه"⁽⁶⁹⁾. فجاء النداء، وهو ضمن الإشارات الشخصية - يشير إلى الشخص المخاطب من أجل تنبيهه أو توجيهه أو استدعائه، ويمكن أن يكون القول تنبيهاً للمشاركين الحاضرين في الخطاب، حيث ناداه باسمه تلميحاً منه بأنه مُعَلِّم أمر دينهم، فإن توظيف جبريل النداء في قوله يوحى بالتعميم، حيث خاطب الناس جميعاً، ودلهم على أصول الإسلام والإيمان والإحسان، فتكرار النداء في الخطاب مع ضمير الغيبة حقاً التكامل والانسجام النصي بين اللفظ والمعنى، فاللفظ يوحى بتوجيه الخطاب إلى النبي ﷺ، والمعنى ينساق على الحاضرين والأمة جميعهم. ثم يأتي الطيبي معزراً أن يكون مرجع الضمير النبي بأمرين آخرين، أحدهما ضمن السياق اللغوي، وهو قول راوي الحديث: (جلس إلى النبي)، والثاني: جواب جبريل بقوله: (صدقت): "وينصره أيضاً أمران: أحدهما قوله: (جلس إلى النبي ﷺ)، فلو كان جلوسه جلوس المتعلم لقليل: بين يديه، فضلاً عن أن يقال: عنده، فكيف بقوله: (جلس إليه)؟ لأنه متضمن معنى الميل والإسناد، كأن قيل: مال إليه حالة جلوسه وأسند إليه... وثانيهما قوله: (صدقت)، وإنما يقال هذا إذا طابق قول المسنول عنه قول السائل"⁽⁷⁰⁾.

وقد ألمح الطيبي إلى الإشارات الشخصية، وميزه عن موضوع الإحالة، مبيناً أن الأولى لا تحيل إلى مرجع داخل السياق اللغوي، ولكن السياق المقامي يعين المحلل للوصول إلى مرجع الإشارات، فقد بين أن الضمير: (لهم) مبهم، ولم يجر له ذكر في السياق اللغوي، ولكن السياق الاجتماعي والديني يهدين المتلقي إلى تحديد المرجع، فالخطاب: (لا تلبسوا الحرير ولا الديباج، ولا تشربوا في أنية الذهب والفضة، ولا تأكلوا في صحافها؛ فإنها لهم في الدنيا وهي لكم في الآخرة)⁽⁷¹⁾. لم يشر في الخطاب من هم الذين لهم الحرير والديباج والشراب في أنية الذهب والفضة، والأكل في صحافها؟ لكن سياق المقام يحدد مرجع الضمير: "الضمير للكفار وإن لم يجر لهم ذكر؛ لدلالة السياق عليه"⁽⁷²⁾. وقد يعبر عن المحال عليه (بعدم ذكره في الخطاب) معتمداً في تحديده على السياق، وبما عبر عن السياق المقامي (بقرينة الحال) التي تعين المحل في تعيين مرجع

العنصر الإشاري، لذا فمرجع(الهاء) في الملفوظين:(نخيضها، أكبادها) الواردان في الحديث الشريف(73) هو: (الخَيْلُ وَالْإِبِلُ): "قوله:(أن نخيضها)... الإخاضة الإدخال في الماء والكناية(74) للخيل والإبل، وإن لم يجر ذكرهما، لقرينة الحال"(75). وقرينة الحال هي ما يدل على مراد المتكلم، وغرضه من الكلام، من خارج اللفظ، والقرائن الحالية قد تسمى: قرائن مقامية(76)، فالمقام الذي تكلم فيه المرسل هو مقام يستدعي الخروج للقتال وطلب العدو، لذلك فهم سعد بن عبادة رضي الله عنه غرض النبي ﷺ أنه أراد بالاستشارة اختبار الأنصار- وسعد منهم - لأنه لم يكن بايعهم على أن يخرجوا معه للقتال، وطلب العدو، وإنما بايعهم على أن يمنعه ممن يقصده، فلما عرض الخروج لعير أبي سفيان أراد أن يعلم أنهم يوافقونه على ذلك أم لا؟ فأجابوا أحسن جواب بالموافقة التامة، فالمقام يقتضي إعداد الخيل والإبل للحق بقريش وعيرهم، لذلك فهم المتخاطبون ما المراد بمرجع الضمير الذي أتى به سعد في كلامه:(نخيضها، وأكبادها). لذا يجب أن يتعامل المحلل مع مرجع الضمير بحذر ودقة، فلا يقطع بمرجعية الضمير من دون فحص السياق بأكمله، وما تحيط به من الظروف المقامية، فتعدد المرجع لعنصر واحد يؤدي إلى التوسع في المعنى والتلاؤم والتناسب في المقصد، ويغني النص فهماً وشمولاً لأوجه محتملة من التأويل. فالسياق الاجتماعي يدلنا على مرجع الضمير الغائب في(صوموا لرؤيتهم)(77) "والضمير راجع إلى الهلال، وإن لم يجر له ذكر؛ لدلالة السياق عليه كقوله تعالى (وَلَا بَوَيْهٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ) النساء: 11، أي لأبوي الميت"(78). فإن لم يدلنا السياق على المرجع، فعنصر لغوي وارد في النص سابقاً عليه أو لاحقاً له، يكفي لتعيين المرجع، فقوله ﷺ:(وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل)(79)، إما أن يرجع إلى الأقرب وهو:(الصائم)، أو أن يرجع إلى من لم يذكر، وهو(المرابط): "الضمير في(مات) راجع إلى المرابط، وإن لم يجر له ذكر لدلالة الرباط عليه"(80). ومثال العنصر اللغوي اللاحق المساعد في تعيين مرجع الضمير قوله:"(واجعلها)(81) الضمير للوطاة، أو للأيام وإن لم يجر لها ذكر. لما دل عليه المفعول الثاني الذي هو(سني): جمع السنة التي بمعنى القحط"(82). فالعنصر اللغوي (سني يوسف) يساعدنا على تحديد مرجع الضمير الذي هو الأيام غير المذكورة في النص.

المطلب الثاني: أسماء الإشارة:

تعد أسماء الإشارة جزءاً رئيساً في صنف الإشارات الشخصية، فهي "مفهوم لساني يجمع كل العناصر التي تحيل مباشرة إلى المقام، من حيث وجود الذات المتكلمة، أو الزمن، أو المكان، حيث يُنجز الملفوظ الذي يرتبط به معناه"(83)، فلا يتحدد مرجعها إلا من خلال سياق الخطاب، إذ إنها خالية من أي معنى في ذاتها، فهي التي تربط بين النص والذات الموجودة في المقام الخارجي، أي أنها تحيل إلى الواقع غير اللغوي. فهي غير قادرة على تحديد المحال عليها بنفسها" فهذه الأسماء لما كانت مبهمة، تقع على كل شيء، وكثرت في كلامهم، فخالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها، وغير تحقيرها"(84). إن إبهاميتها لم تكن غائبة في فكر الطيبي، إذ قال:"(كل ذلك قد فعل)(85) ذلك إشارة إلى أمر مبهم، له شأن مبهم لا يدري ما هو إلا بتفسيره"(86). وقد أدرجها الدكتور تمام حسان ضمن ضمائر الحضور تعقيباً على قول ابن مالك:

وما لذي غيبة أو حضور كأنت وهو سم بالضمير(87)

:"ولو أنصف ابن مالك لأضاف إلى عبارة(أنت وهو) لفظين آخرين، أحدهما من الإشارات ليمثل معنى الحضور، والآخر من الموصولات ليمثل الغيبي، وبذلك يشمل مصطلح الضمير الأنواع الثلاثة جميعاً"(88)، ودلالة اسم الإشارة على الحضور لم يكن مطرداً مستمراً في جميع السياقات، بل دلت أحياناً على الغيبة، وهذا ما نشعر من تحليل الطيبي لأسماء الإشارة، إذ ذهب إلى أنها تتناوب دلالياً مع ضمائر الغيبة، فتأتي اسم الإشارة بمعنى ضمير الغائب وبالعكس، كما في قوله ﷺ:"قوله:(عمداً صنعتة) الضمير المنصوب فيه(89) بمعنى اسم الإشارة، والمشار إليه المذكور في الصلوات الخمس بوضوء واحد، والمسح على الخفين"(90). ومثال مجيء اسم الإشارة بمعنى الضمير قوله:"وقوله:(أنظروا هذين)(91) وأتى باسم الإشارة بدل الضمير لمزيد التعيين والتمييز"(92). وقد يكون لاسم الإشارة مرجعين:"(لذلك)(93) يجوز أن تكون الإشارة إلى الرجل... وأن يكون إلى كون مطعمه ومشربه وملبسه وغذائه حراماً"(94). إن أسماء الإشارة تقوم بوظائف متعددة غير الإشارة

إلى الشخص، وهي عناصر ترمز إلى أشياء معينة، فتكون تلك الأشياء إما ملموساً مادياً، أو مذكوراً ذهنياً، يقول: " (هذه الحرمة) (95) إن كان المشار إليه قد سبق من ذكر حرم الله تعالى، إما بقريئة المقام، أو الكلام، فلا مقال فيه، وإن كان ما في ذهن المتكلم، فيجب بيانه بعد ذلك، كما في قوله تعالى: (قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ) الكهف: 78. وقولك: هذا أخوك. اللهم إلا أن يقال: إن الحرمة المعظمة المعهودة عند العرب قاطبة هي حرمة بيت الله، وبلده الحرام؛ ولذلك جعل مقيساً عليه ومشبهاً به" (96). ولما لم يجد الطيبي من القرائن السياقية (المقام الذي تُلفظ فيه القولة)، والسياق المقالي (اللغوي)، حيث يرد فيه ذكر إشارات أي عنصر زمني ولا مكاني يحدد بهما مرجع اسم الإشارة، الأمر الذي أدى إلى تعدد مرجع الإشارة، فتحتمل أن تشير إلى حرمة مكة، أو المدينة، أو الكعبة، أو الشهر الحرام، أو ما حرمه الله مطلقاً، أو حرمة شعائر الله. وهذا ما أدركه الطيبي بصعوبة تعدد مرجع الإشارة، فنظرت له لتحليل الخطاب نظرة تداولية تعتمد على المقام. وهناك أمر آخر ذكره الطيبي، هو موضع خلاف بين علماء اللغة العرب السابقين، والفلاسفة منهم في مسألة كون الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية، أو بإزاء الماهيات الخارجية؟ (97). يقول القرطاجني (ت684هـ): "قد تبين أن المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان، ولها صور موجودة في الأذهان، ولها من جهة ما يدل على تلك الصور من الألفاظ وجود في الأفهام، ولها وجود من جهة ما يدل على تلك الألفاظ من الحظ يقيم صور الألفاظ، وصور ما دلت عليه في الأفهام" (98). فذهب الطيبي في ذلك أن بعض المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان، كتعيينه لمرجع اسم الإشارة في الحديث السابق، فبعد أن لم يجد في الخطاب من المشيرات المقامية ولا المقالية ما تعيينه على تحديد المرجع، استند إلى بعد تداولي آخر وهو السياق الاجتماعي، والذي جعل في ذهن العرب عبر العصور قدسية المكان (مكة المكرمة)، المشار إليه ما في الذهن، كما بيّنه بقوله تعالى: أَأَشَارُ إِلَى الْعَهْدِ الَّذِي جَرَى بَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْخَضِرِ، وهو أن لا يسأله موسى فيما يقوم به، ثم بعد نقض العهد ذكره نقضه للعهد عن طريق اسم الإشارة، والمرجع لم يذكر، وإنما كان معهوداً بينهما، فالمشار إليه لا يشترط أن يكون موجوداً حاضراً، بل يكفي أن يكون موجوداً ذهنياً. فحرمة بيت الله معهودة عند العرب، فلا يحتاج ذكره. وينهض اسم الإشارة بوظيفة تداولية في الخطاب، فلا يُهتدى إليها إلا عبر التحليل التداولي، فالطيبي يمتلك قدرات عقلية تأويلية، وآليات التحليل التداولي مما جعله يتجاوز التخوم المعجمية والنحوية، فيقلب النص ظهراً لبطن حتى يصل إلى الغرض الكامن له، فالتحليل التداولي للخطاب عنده يتطلب استحضار قصد الخطاب، وإدراك القصد وسيلة من وسائل نجاح العملية التواصلية، فلم تتوقف العملية التواصلية على التلقي الجيد فقط، بل عليه أن يدرك القصد التواصلية للمتكلم، وأن يتفاعل معه فعلياً وإدراكياً بشكل سليم (99). أحيانا تحقق الإشارات قصد التعظيم، كما الحديث: (عند منبري هذا) (100): "وصف المنبر باسم الإشارة بعد إضافته إلى نفسه ليس إلا للتعظيم" (101). أو قصد التحقير: " (وهذه الدنيا) (102) أشار بـ (هذه) إلى تحقير شأن الدنيا ووشك زوالها. وفي قوله: (وهذه الآخرة) إشارة إلى تعظيم أمر الآخرة وقرب نزولها" (103). فالآخرة غير حاضرة حساً، وإنما استحضرها مثل حضور الدنيا بغرض قرب وقوعها. وقد يضطلع عناصر مكانية في إعطاء الوظيفة التداولية للإشارات، حيث يرى أن هناك من يرى أن أسماء الزمان والمكان تؤديان الوظيفة نفسها، ومنهم من يرفض ذلك: "وجه ذكر المنبر فيه عند من يرى ذلك تغليظاً في اليمين ظاهر. وأما عند من لا يرى التغليظ يتأتى في شيء من الأزمنة والأمكنة، فالوجه فيه أن يقال: إنما جرى ذكر المنبر؛ لأنهم كانوا يتحاكمون ويتحالفون يومئذ في المسجد، فاتخذوا الجانب الأيمن منه، وهناك المنبر محلاً للأفضية، فذكر في الحديث على ما كان. وأرى هذا تأويلاً حسناً لا يرى العدول عنه" (104). ويأتي تغليظ اليمين وتأكيدهما وتشديدهما من تكاتف ظرف المكان (عند منبري)، واسم الإشارة (هذا): "أقول: ولناصير القول الأول أن يقول: وصف المنبر باسم الإشارة بعد إضافته إلى نفسه ليس إلا للتعظيم" (105). إن المكان والزمان من السياقات الاجتماعية والدينية تشارك في تطعيم العناصر الإشارية، وإضفاءها معنى وتوكيداً. وقد تتضمن الإشارة تحقير شيء وتعظيم شيء آخر، يقول في الحديث: (وجهوا هذه البيوت عن المسجد، فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب) (106): "وفي إيراد اسم الإشارة إشارة إلى تحقير تلك البيوت، وتعظيم شأن المساجد، أي لا يصح ولا يستقيم أن تكون المساجد ممراً لتلك البيوت" (107).

إنّ العناصر الإشارية: (ذلك - هناك - هذا) تستلزم دائماً مقاصد المتكلم لتصديق فحواها الإحالي، فالمضمون الإحالي تابع لقصد المتكلم، فلم يجر للعنصر الإشاري مرجع، وهذا ما عوّل عليه الطيبي في إبراز القصد التواصلّي وراء: (ذلك) في الحديث: (ذاك الرجل أرفع أمّتي درجة في الجنة). قال أبو سعيد: والله ما كنا نرى ذلك الرجل إلا عمر بن الخطاب، حتى مضى لسبيله.⁽¹⁰⁸⁾: "(ذلك الرجل) إشارة إلى مبهم، والقصد فيه أن يجتهد ويتحرى كل واحد من أمته أن ينال تلك الدرجة"⁽¹⁰⁹⁾. المتكلم لم تعين شخصاً، بل المقصود منه أن يجتهد كل واحد أن ينال تلك المرتبة، وإنما تنال بالمواظبة وغاية الجد على الطاعات والعبادات، والاتصاف بالأخلاق والكمالات، أو كان قد جرى ذكر من يتصف بهذه الصفات، فأشار إليه أن من يتصف بها أرفع درجة، وعلى التقديرين ظنوا أن ذلك الرجل هو عمر بن الخطاب لما شاهدوا فيه من الخيرات والمسارعة فيها، مبالغة في شأنه ورفعة مكانه. إنّ معرفة قصد المرسل تأتي من إدراك مكان تلفظه وزمانه، وغياهما يُشكّل لدى المتلقي مرجع العنصر الإشاري، فالذي يُبعد أن يكون المشار إليه عمر بن الخطاب السياق الديني والاجتماعي، وقد تقرّر لديهم أفضلية أبي بكر الصديق على كلهم، كل ذلك أدى بالطيبي أن ينظر إلى أن (ذلك) من المبهمات التي لم يقصد بها معيّن، بل هي من الإشارات غير المقصودة، والغرض من ذكرها هو "أن يجتهد، ويتحرى كل واحد من أمته"⁽¹¹⁰⁾، فالمشار إليه: "لا يُشترط أن يكون موجوداً حاضراً، بل يكفي أن يكون موجوداً ذهنياً"⁽¹¹¹⁾، فيُنجز بالعنصر الإشاري فعلاً كلامياً، غرضه الحث على الفعل: "ينال تلك الدرجة، وإنما ينال بتوخي العمل وتحري الأصبوب من الأخلاق الفاضلة والاجتهاد في الدين، والمواظبة على المبرات"⁽¹¹²⁾. فقصد المتكلم هو حث الحاضرين على بذل الجهد والتحري لنيل الفضائل، من هنا تتجاوز وظيفة الإشارات من تعيين المرجع إلى تحقيق الفعل الإنجازي والتأثير في المتلقي. فكما أن الضمائر تتعدد استخداماتها، وفقاً لقصد منشئ الخطاب، وكذلك الحال بالنسبة لأسماء الإشارة، إذ يشار بها إلى شخص مبهم خيالي لا وجود له في الواقع، تحقيقاً لفعل إنجازي غير مباشر.

إن تفسير الإشارات، وتعيين مرجعها يحتاج إلى تحليل تداولي، فيكون تحديده إما من داخل الخطاب كما وضحه الطيبي لقول عائشة رضي الله عنها في بيان كيفية صلاة النبي ﷺ في السفر: (كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ: قصر الصلاة وأتم)⁽¹¹³⁾: "(كل ذلك قد فعل) ذلك إشارة إلى أمر مبهم، له شأن مبهم لا يدري ما هو إلا بتفسيره، وتفسيره قولها رضي الله تعالى عنها: (قصر الصلاة وأتم)، ونظيره قوله تعالى: (وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ دَابِرَ هَوْلَاءَ مَقْطُوعٍ مُّصْبِحِينَ) الحجر: 66"⁽¹¹⁴⁾، فالسياق المقالي وسيلة لإدراك السياق المقامي، فالقرينة اللغوية: (قصر وأتم) بيان لإزالة الإبهام عن اسم الإشارة الواردة في أول النص، وتفسير القرينة اللغوية للسياق المقامي "كانهم كانوا يتكلمون في القصر والإتمام، فقالت: قد قصر رسول الله ﷺ وأتم، وبينت أن كلا منهما جائز"⁽¹¹⁵⁾، وقد لا يذكر السياق المقامي، وذلك إذا كان الكلام في قصة يقصها المتكلم على المخاطب، ففي هذه الحال يبقى السياق اللغوي الملجأ الوحيد لتعيين المشار إليه، فالمرجع لاسم الإشارة في الحديث: (فأوحى الله إلى هذه أن تقربي، وإلى هذه أن تباعدني)⁽¹¹⁶⁾ إما أن يكون القرية، وإما أن يكون الملائكة، يقول الطيبي: "(هذه) إشارة إلى القرية التي توجه إليها، أي: تقربي من الميت، وقوله: (هذه) ثانياً إشارة إلى القرية التي هاجر منها، وقيل: هي إشارة إلى الملائكة المتخاصمين. وفيه بُعد؛ إذ لو أريد هذا، لقيل: أبعدا عنه وقيساً"⁽¹¹⁷⁾.

المطلب الثالث: الأسماء الموصولة:

الأسماء الموصولة من المبهمات، وإنما: "كانت مبهمَةً، لوقوعها على كل شيء، من حيوان، وجماد، وغيرهما"⁽¹¹⁸⁾. فهي مبهمة المدلول، غامضة المعنى في نفسها، وتزيل إبهامها قرينة لغوية متمثلة في الصلة والعائد، وقرينة غير لغوية: السياق الخارجي للغة، فهي "لا تخصّ مسمى دون مسمى، فهذا إبهامها، وأنها معارف بصلاتها، بدليل امتناع علامة النكرة من الدخول عليها، وهي (رُبّ)، ووصفها بالمعارف دون النكرات، فإذا قلت: مررت بالذي في الدار الظريف، فقد استبان أنها مبهمة، وأنها معارف، وتعرّفها بصلاتها لا غير"⁽¹¹⁹⁾. فصفة الإبهامية تُقربها من النكرة، مع التنبيه على وجود الخلاف بينهما، فهما لا يتطابقان، فالإبهام: عدم تحديد

لمدلول اللفظ، مع جواز تنقله، وحاجته إلى تحديد وتفسير بإحدى الدلالات التي تزيل الإبهام، أما التأكيد فإنه تحديد لمدلول اللفظ، مع شيوع في أفراد متمثلين، وهو يحتاج إلى تعيين التعريف⁽¹²⁰⁾. فالإبهام والتأكيد يلتقيان في حاجتهما إلى التفسير والتخصيص، ويفترقان في الوسيلة، فالنكرة تخصص، وتحدد بالمعرفة، بينما يزال الإبهام والعموم في الموصول بالصلة، وربطها بالسياق الخارجي للنص، فلا ترتبط بالموصول نفسه، بما فيها من عائد يتعدد مرجعه، لغرض يتوخاه المتكلم. فالإبهام إما: ناتج عن عدم وضوح الدلالة، بحكم ما يحمله الملفوظ من الغموض والإبهام، أو: ناتج عن قصد المتكلم أخفاء أمر عن المتلقيين، أو بعضهم دون بعض لتحقيق أغراض وتواصلية وإنجازية، وفق السياق الذي يرد فيه، أو أن المبهم واضح عند متلقي الخطاب، بإمكانه تحديد مرجعه. فيختار من العناصر ما يحقق بها غرضه المطلوب. فيتحمل العناصر اللغوية داخل الخطاب من الشيوع وعدم التبيين، واحتمالها على أكثر من مرجع، فالشيء المبهم الذي يُخفي المرسل، يكون أعظم في نفس المتلقي، لاحتماله معاني وأغراضًا متعددة، وهذا يفرض على المحلل اللجوء إلى عناصر أخرى خارج النص، لإدراك الغرض من الإشارة، ومن يقصد به، لذا نرى أن مرجع اسم الموصول (ما) تعدد في الخطاب النبوي: (الصلاة وما ملكت أيمانكم)⁽¹²¹⁾، ولم يجزم المحلل بمرجع واحد: "...يريد الإحسان إلى الرقيق والتخفيف عنهم. وقيل: أراد حقوق الزكاة، وإخراجها من الأموال التي تملكها الأيدي...الأظهر أنه أراد بما ملكت أيمانكم المماليك...وقد ضم العلماء البهائم المستمكة في هذا الحكم إلى المماليك"⁽¹²²⁾. فالموصول: (ما) يشير إلى غائب، يستدل عليه غالبًا من خارج النص، ولعدم قرائن لغوية تُقرب مرجعه، احتمال أن يشير إلى: أ - الرقيق. ب - حقوق الزكاة. ج - ما ملكت أيمانهم وهو أزواجهم. د - البهائم المستمكة. فالسياق الخارجي أهمية كبرى في المشيرات النصية، وفي غياب أية مؤشرات لغوية صريحة في النص، يلجأ المحلل في النهاية إلى الاعتماد على مؤشرات السياق⁽¹²³⁾. وإن كانت هناك مشاركة ضعيفة في المؤشر اللغوي بين لفظ (الصلاة) و(ما ملكت أيمانكم)، لبعد العلاقة بين الصلاة التي هي إحدى كان الإسلام، والذي يملكها الإنسان، فليس هناك ربط في المعنى ظاهرًا بين الملفوظين، مما أدى بالمحلل البحث عن الغرض المطلوب وراء استعمال عنصر المشير من خارج النص، وهذا ما أدى بالطيبي إلى توسيع معنى العنصر الوارد، وإنه من ألفاظ العموم، يُوظفه المتكلم لتؤدي وظائف متعددة، مستدلًا بنص نبوي آخر، يدل على أن المتكلم له القدرة في التعبير بألفاظ قليلة عن أغراض كثيرة: "الحديث من جوامع الكلم، فَنَابَ بِ(الصلاة) عن جميع الأمور والمنهيات (إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) الْعَنْكَبُوت: 45. و(مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) عن جميع ما يتصرف فيه ملكا وقهرا"⁽¹²⁴⁾. فلجوء المحلل إلى نص آخر، يعدّ رافدًا تداوليًا يوفر للنص بعض المحددات التي تسهم في تحديد معاني الإشارات. فهذا مما حدا ببعض المحللين أن يروا أن (ما) يشير إلى الزكاة، لاقتربها مع الصلاة في القرآن الكريم "وإنما قال: أراد به الزكاة؛ لأن القرآن والحديث إذا ذكر فيهما الصلاة، فالغالب ذكر الزكاة بعده"⁽¹²⁵⁾. واقتربها بالصلاة يبين قصد المرسل "وإنما قرنه بالصلاة ليعلم أن القيام بمقدار حاجتهم من الكسوة والطعام واجب على من ملكهم وجوب الصلاة التي لا سعة في تركها"⁽¹²⁶⁾. فالموصول يشمل جميع ما ورد في الحديث، وهو من بلاغة الحديث النبوي، حيث حصر جميع الأمور، والمنهيات في أخصر العبارة. ولم يكتف الطيبي بذكر المرجع، وتعيينه، بل بيّن الوظيفة التأثيرية والإنجازية للعنصر الإشاري: "فنبه بالصلاة على تعظيم أمر الله، و(مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) على الشفقة على خلق الله؛ ولأن (ما) عام في ذوي العلم وغيرهم، وإذا خص بذوي العلم يراد به الصفة، وهي تحتمل التعظيم والتحقيق، فحملة على المماليك يقتضي تحقير شأنهم وكونهم مسخرين لمواليهم، والوجه الأول أوجه لعمومه، فيدخل المماليك فيه أيضًا"⁽¹²⁷⁾.

المطلب الرابع: ال العهدية:

وهو من العناصر الإشارية التي يشار به إلى المعهود في الذهن أو الواقع، وهذا المعهود معرفة مشتركة بين المتكلم والمتلقي، وقد جعلها البعض ضمن ضمائر الغيبة، فيدل على المعرفة السابقة بين المتخاطبين، فيكون سبقًا مذكورًا لما جرى بينهما، فتكون (ال) بمعنى (المذكور)، أو سبقًا ذهنيًا لمجرد المعرفة الذهنية العامة، فتكون بمعنى (المعهود)، وهذا ما يُلحَقها بأن تقترب من ضمائر الغيبة، ويُبعدها من ضمائر الحضور⁽¹²⁸⁾.

ويرى البعض أن (ال) التعريف تندرج ضمن العناصر الإشارية، إذ إنها تؤدي الوظيفة التي تؤديها اسم الإشارة، ولكن الفرق بين العنصرين هو أن اسم الإشارة يوصف بالقرب أو البعد، بينما (ال) التعريف لا يوصف بهما⁽¹²⁹⁾. ولا يعم هذا القول على جميع (ال) التعريف، إذ إن (ال) العهدية تقوم بتلك الوظيفة دون الجنسية. تتضمن (ال) العهدية عهداً ذهنياً في نصوص وإشارة إلى ما هو خارج النص في بعضها الآخر، فمثال العهد الخارجي قول الطيبي: "أقول: إن التعريف في العمل⁽¹³⁰⁾ للعهد، والإشارة به إلى الكبائر"⁽¹³¹⁾، إذ إنها لا تشير إلى شيء محدد، بل تبين الجنس، فيشمل كل ما ينتمي إلى جنسه، بينما اسم الإشارة تؤدي وظيفة الإشارة للحضور والغياب، و(ال) التعريف لا تشير إلا إلى الغائب. ويتدخل السياق الثقافي والاجتماعي في توظيف هذا العنصر الإشاري، وإن تحديد نوع (ال) عهدياً كان أو جنسياً من القرائن اللغوية التي اعتمدها الطيبي في تحديد غرض الخطاب، ومرجع العنصر الإشاري، فمثلاً يرى أن (ال) التعريف الدالة على لفظة (الصلوات) الواردة في التحيات في الصلاة تشير إلى العبادة المفروضة بهيئاتها وأركانها، فلا يقصد بها الدعاء: "نقول: (الصلوات) محمولة على ما تعورف من الأركان المخصوصة، و(الطيبات) على كونها خاصة لوجه الله سبحانه وتعالى محصلة للزلفى، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ الأنعام: 162"⁽¹³²⁾. هنا تدخل سياقان في تحديد الغرض: سياق النص الذي هو قرينة تركيبية (نحوية أو معجمية)، وسياق الموقف الذي يكون ذا دلالة واقعية أو ذهنية، فالسياق اللغوي يعطي الصلاة معنى لغوياً، وهو الدعاء، ولكن سياق مقام يُخرج اللفظة من المعنى اللغوي إلى المعنى الشرعي المتعارف بين المتخاطبين، وهو رافد تداولي الذي يكسب الملفوظ معنى تداولياً، يشاركه العنصر الإشاري (ال)، وكذلك الحال بالنسبة للمفروض: (الطيبات)، فلم يحدد النص ما المقصود بها، لكن الطيبي أخذ معنى الطيبات من خطاب القرآن الكريم، بحجة ورود لفظة الصلاة مع (النسك والحياة، والموت) مختصاً تلك العبادات الطيبات لله، كما خص الصلوات والطيبات بالله في التحيات، فالصلوات والطيبات معهود واقعاً وذهناً عند المسلمين، فقد فهموا معناهما عبر النصوص الشرعية الواردة في القرآن والسنة.

وقد تحتمل (ال) في نص واحد كلا من العهد الخارجي، والذهني - وهو العهد التقديري - والجنس "ثم التعريف في الموضوعين⁽¹³³⁾ إما للعهد التقديري، أي ذلك السلام الذي وجهه إلى الأمم السابقة من عباد الله الصالحين - علينا وعلى إخواننا، وإما للجنس، والمعنى أن حقيقة السلام الذي يعرفه كل أحد أنه ما هو، وعمن يصدر، وعلى من ينزل - عليك، وعلينا، ويجوز أن تكون للعهد الخارجي، إشارة إلى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ النمل: 59"⁽¹³⁴⁾. فالعهد التقديري والخارجي يتضمن معنى اسم الإشارة إلى المشار إليه، أي سواء كان المرجع ذهنياً أو خارجياً، ولكن (ال) الجنسية لا تتضمن الإشارة، بل تؤدي وظيفة جنس الشيء وحقيقته الذي هو معلوم عند المتخاطبين.

وتتجلى جهود الطيبي التداولية للخطاب في تعيين المرجع، إذ إنّه يركن إلى السياقين اللغوي والمقامي، فالسياق العرفي يزيل التضارب بين قول ابن عباس في نهي عن تسجيع الدعاء: "وانظر السجع من الدعاء، فاجتنبه"⁽¹³⁵⁾، وما يعضده من إنكاره ﷺ: "أسجع كسجع الكهان؟"⁽¹³⁶⁾ على من قال: أأدى لمن لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، ومثل ذلك يُطل"⁽¹³⁷⁾. وبين الذي يقع في فصيح كلام العرب، وأدعية الرسول المسجوعة، وما يشابهه ما وردت من فواصل الآيات القرآنية، فيرى الطيبي أن "التعريف في السجع، للعهد، وهو السجع المذموم الذي كان الكهان والمتشققون يتعاطونه ويتكلفونه في محارواتهم، لا الذي يقع في فصيح الكلام بلا كلفة منهم؛ فإن كل الفواصل التنزيلية واردة على ذلك"⁽¹³⁸⁾. ويمثل التعريف العهدي وسيلة تحليل تداولي لدى الطيبي، إذ إنّ الملفوظ لم يُغَيَّر تنكيراً وتعريفاً دون قصد، فالتنكير لم يؤدِ الوظيفة الإشارية، بينما التعريف في الملفوظ نفسه والسياق اللغوي نفسه، يمثل السياق الاجتماعي يبين ما كانوا يفعلونه سابقاً، وهو سياق الموقف الاجتماعي الذي يتجلى فيه نوع الفعل الذي يمارسونه، فلم يخلُ تنكير لفظة (حج) وتنكيره (الحج) الواردان في حديث عائشة⁽¹³⁹⁾ رضي الله عنها من فائدة تداولية: "فإن قلت: ما فائدة التعريف فيه⁽¹⁴⁰⁾ والتنكير في قرينته⁽¹⁴¹⁾؟ قلت: التعريف فيه للعهد، والمعهود هو الحج الواقع في عهد النبي ﷺ،

والمترارف ففما بفن الصأابفة من كونه مفرداً⁽¹⁴²⁾. فالعنصر الإشارف هو (ال) العهفة اللف تشفر إلى كفففة آفة النبف ﷺ فف عهفه، وعهف الصأابفة، وهو المقصوف من قول رافة الآفبف وففان نوع الآف، وإأهاره للآأأب بالفشارة إلىه إشارفة ذهنفة، وآهأم على البعث والرجوع إلى المعرفة المشركة بفن المترارففن. ومن ذلك ببفن لنا أن (ال) العهفة تؤفف الوظففة الإشارفة، تشفر إلى السفاق الإآفماعف الواقف أن كان المشار إلىه آسأاً، وتشفر إلى ما هو معلوم ومذكور ذهنا، أن كان المشار إلىه رفر آسف، ولا تؤفف (ال) الآفسفة الوظففة نفسها، بل تؤفف وظففة آقففة الشفء وآفسه. وآكمن أهمفة آرفف الملفوظ وآمففز نوع (ال) وآفففن ما تشفر إلىه (ال) العهفة من لاف المآل، لما لها من أآر فف آوففه معنى الآأاب، وهذا ما سلكه الطففف فف آفللآفه اللغوفة مففداً من السفاق المقالف والمقامف بكل أشكاله. فالآأاب النبوف ففظر إلىه ككآلة وآففة، ففأاً إلىها فف آفففن المرجع، وكذلك آنوع الروافآ وآعدها فمآل مباء آناولفا ففسآفد إلىها فف آفلل الآأاب، لأن شارآ الآأاب ففآاوز من آآم الآملة إلى كآلة النص، إذ أن الآأاب النبوف لا ففآلى المراد منه إلا بالآظر إلىه كآص وآفء، وربطه بنصوص مآلها، أو ما فشابفه من النص القرآنف، وفهم الصأابفة رضف الله عنه للنص بآكم مشاهفآهم للواقع ومعرفآهم زمان ومكان تلفظ الآأاب وما فرافقه من ملباسآ الآأاب النبوف، فأنها روافف آناولفة ففلى بها المآل لآرفب المفهوم للمآلفف.

المطلب الآماس: الناء:

ففآل الناء فف الإشارفآ الشآصفة، إذ ففشر إلى مآأاب ما لآنبففه، أو آوففه، أو اسآعآفه، ولا ففهم الناء إلا إذا آضآ المرجع اللف ففشر إلىه⁽¹⁴³⁾، فالمرسل فسآعمل هذا الأسلوب لآوففه الآأاب إلىه بكونه هو المراد أصلاً لغرض، وففآصل إلى القصف بالمقام، وقف فراف بالناء رفر المآأب، ففقوم الناء بوظائف آواصلفة وآبلفغفة آفرآ بآراف قصف منشفء الآأاب، وآال المآأب. وقف لا ففشر الناء إلى أف مرجع، بل فآف به المآكل لغرض الآنبفه، أف فشفه وظففة (فا) الناء بـ (ألا) الآلة على مآرف الآنبفه، كقول ورقة بن نوفل للنبف ﷺ (... فف لففن ففها آفءاً، فف لففن ففها أكون آفأاً إذ فآركك قومك...) ⁽¹⁴⁴⁾: "فآففن كون (فا) اللف آفق قبلها لمآرف الآنبفه مآل (ألا) فف آو: ألا لفب شعرف، وقف فآمع بفن (فا) و (ألا) آأفءاً، للآنبفه كقوله: ألا فف اسلمف" ⁽¹⁴⁵⁾. فالناء أسلوب لغوف فمفز ففه بفن معرفآفن لغوفففن: معرفة اللغة بوصفها نظاماً، ومعرفآها بوصفها استعمالاً⁽¹⁴⁶⁾. لذلك لم فقدر آذف المنافى بعف الفاء فف: (فا لففن فف)، آروفاً على النظام اللغوف: "قف فظن أن (فا) آرف ناء آذف المنافى منه، أف: فامآم لففن فف كآف آفأاً. وهو ضعفف" ⁽¹⁴⁷⁾، بل فسآقى وظففة الإشارفآ من استعمال اللغة، وهذا ففآضف الآروف على المواضعآ اللغوفة المآمآلة فف النظام المعفارف، وهو ما مآمآل فف استعمال (فا) لناء شآص معفن، لكن بالاسآعمال اللغوف قف فطوى قصف الناء ففه، ففآقل المعنى الظاهر إلى المعنى الضمنف وفق فقص المرسل، وآال المآلفف، مما فؤفف إلى آفففر الغرض الآواصل اللف فآول المآكل إنآازه بالناء، لأنّ غرض الآأاب ففآفء "بوسائل آافل النص (لغوفة أساساً)، ووسائل آارف النص معفنة (سفاقفة)" ⁽¹⁴⁸⁾. إن غاية قصف المآكل إفهام المآلفف والآآفر ففه، ثم إقناعه بما فرفء، وذلك فسآلزم منه مراعاة كفففة الآفففر عن قصفه، وآآفر الوسائل اللف كفل له ذلك⁽¹⁴⁹⁾، لذا ففآقل من ناء العام إلى الآص، لآففق الغرض الإنآازف، كما ففآلى فف الآأاب: (فا عباف الله)، فقول الطففف: "من الآأاب العام، أراد به من ففرآ الآجال من أمآه. قفل: هذا القول منه اسآمالة لقلوب أمآه، وآنبفآهم على ما فعافنونه من شر الآجال، وآوطنفهم على ما هم ففه من الإيمان بالله آعالف والآعآاف به" ⁽¹⁵⁰⁾. إن المنافى لم فكن له وآوفف أصلاً، لكن أشار إلىه المآكل عن طرفق السامعفن، آفب فآلهم وسفلة لإرسال غرضه الإنآازف المآمآل فف آنبفب قلوب اللفن سفوفهون الآجال فف زمانهم، إن الناء فعل كلامف، هو لفس مقصوفاً بالذآف، لأنه لا ففآصر على الفعل القولف فقط، إنما فحمل قوفا إنآازفة، وآآفر فف المآأب⁽¹⁵¹⁾.

النتائج:

- 1 - إنّ الضمائر تعد من أهم الوحدات الإشارية التي تشارك العملية التواصلية لتحديد دلالتها والوقوف عند مرجعياتها. ولم يكن هذا الأمر غائباً لدى الطيبي، إذ إنّه عالج الإشارات الشخصية في سياقها الاستعمالي، مدرّكاً العلاقة بين تلك المعيّنات، وما تحيل إليه في الواقع الخارجي.
- 2 - يتميز الخطاب النبوي بأنه يحمل أوجهًا مختلفة في تحديد الغرض، كونه يتموقع المصدر الثاني للتشريع، وإصدار الأوامر والنواهي، وتنظيم الحياة البشرية، لذلك لم يجزم الطيبي في مواضع كثيرة من النصوص بتحديد مرجعية الضمير قبل استحضار السياق المقالي والمقامي والظروف المحيطة به.
- 3 - قد يتعدد مرجع الإشارات، و التي تُكثّر هذا التعدد قرائن لغوية واردة في النص الذي ورد فيه العنصر الإشاري. إن وجود الإشارات في الخطاب النبوي لها أثر في ترابط النص وتماسكه، إذ إنّ انسجام الخطاب وتماسكه ينتج عن توحيد مرجع الضمائر وتوحيد الإحالة، وخرق هذا النظام، لا يكون إلا لغرض بلاغي، أو لقصد تداولي، يتوخاه المتكلم.
- 4 - يعد المخاطب الركن الثاني من أركان التواصل اللغوي، بل هو لبّ العملية التواصلية، لأن الخطاب سيق له ومن أجله، وتعيين المعنى في الخطاب النبوي يفرض على المحلل امتلاك آليات تحليل متنوعة، لغوية وغير لغوية، لأنّ المبهمات لا تحيل إلى شيء ثابت في الكون، وليس لها أطر معينة تحدد بها ما تشير إليها.

المصادر والمراجع:

1. أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2011م.
2. الإبهام والمبهمات في النحو العربي، د. إبراهيم بركات، دار الوفاء، المنصورة - مصر، 1987م.
3. اجتهادات لغوية، تمام حسان، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2007.
4. استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2004م.
5. ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، الناشر: دار التعاون، د. ت.
6. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، دراسة وتح: د. فخر صالح سليمان قداره، دار عمّار، عمّان - الأردن، دار الجيل، بيروت - لبنان، د. ت، د. ط.
7. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت 646هـ)، دراسة وتح: د. فخر صالح سليمان قداره، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت، عام النشر: 1409هـ - 1989م.
8. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد علي الشوكاني، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د. ت، د. ط.
9. تحليل الخطاب، ج. ب. براون يول ج. يول، ترجمة: محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي. (المملكة العربية السعودية: الرياض: جامعة الملك سعود، 1997).
10. التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، كلاوس برينكر، ترجمة وتع: أ. د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ - 2005م.
11. التداولية أصولها واتجاهاتها، جواد ختام، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان - الأردن، 2016م.
12. التداولية، جورج يول، ترجمة: الدكتور قصي العتايي، دار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2010م.
13. التداولية اليوم علم جديد في التواصل، أن روبرول وجاك موشلار، ترجمة: د. سيف الدين دغفوس ود. محمد الشيباني، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت - لبنان، 2003م.
14. الجامع الصحيح، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، تح: جماعة من العلماء
15. الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، 1311هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني.

16. حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ت 792 هـ)، محمد بن عرفة الدسوقي، تح: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.
17. الخطاب تمثيل للعالم، دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية (الخطاب المسرحي نموذجاً)، رسالة ماجستير، عمر بلخير، 1996 - 1997.
18. Orecchioni, Lenonciation de la subjectivite dans le langage. p44-Catherine Kerbrat نقلًا عن: الخطاب تمثيل للعالم، دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية (الخطاب المسرحي نموذجاً)، عمر بلخير.
19. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت 808 هـ)، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408 هـ - 1988.
20. الذاتية في اللغة، إميل بنفنيست، ترجمة: صابر حباشة، مقال ضمن "لسانيات الخطاب: الأسلوبية، والتلفظ، والتداولية، الناشر: دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، 2010.
21. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (202 - 275 هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط - محمّد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ - 2009م.
22. السنن، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (209 - 273 هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمّد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ - 2009م.
23. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُو جردى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت 458 هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط3، 1424 هـ - 2003م.
24. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشوران جامعة قان يونس، بنغازي، ط2، 1996.
25. شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البيهقي الشافعي (ت 516 هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتبة الإسلامية - دمشق، بيروت، ط2، 1403 هـ - 1983م.
26. شرح المفصل، يعيـش بن علي بن يعيـش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسيدي الموصلي، المعروف بابن يعيـش ويا بن الصانع (ت 643 هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001م.
27. شرح مسند الشافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرفاعي القزويني (ت 623 هـ)، تح: أبو بكر وائل محمّد بكر زهران، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1428 هـ - 2007م.
28. صبح الأعشا في صناعة الإنشاء، أبو العباس أحمد القلقشندي، طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة، 1914م، د. ط 339/4
29. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (206 - 261 هـ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها)، عام النشر: 1374 هـ - 1955 م
30. علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، محمد محمد يونس علي، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت - لبنان، 2006م.
31. العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي التونسي القاهري المالكي الشهير بابن خلدون (732 - 808 هـ)، اعتنى به: أبو صهيـب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، د. ت، د. ط.
32. عن الذاتية في اللغة، إميل بنفنيست، ضمن: تلوين الخطاب، فصول مختارة من اللسانيات والعلوم الدلالية والمعرفية والحجاج، ط1، تونس، 2007، دار الوسطية للنشر.
33. فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، الحسين بن عبد الله الطيبي، تح: إياد أحمد الغوج، وجميل بني عطا، ط1، 1434 هـ - 2013م.
34. في اللسانيات التداولية، مقارنة بين التداولية والشعر، دراسة تطبيقية، خليفة بوجادي، الناشر: بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، عام 2012.
35. الكاشف عن حقائق السنن، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي (ت 743 هـ)، إعداد: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز، دراسة وتح: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة - الرياض، د. ت، د. ط.
36. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180 هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988م.

37. اللغة والنقد الأدبي، د. تمام حسان، مجلة الفصول، مجلة النقد الأدبي، المجلد الرابع، العدد الأول، 1983، بعنوان: النقد الأدبي والعلوم الإنسانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
38. لسانيات التلغظ وتداولية الخطاب، حمو الحاج ذهبية، الأمل، المدينة الجديدة تيزي وزو، ط2، د. ت.
39. المترجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1972م.
40. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل (164 - 241 هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001م.
41. مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (ت ٦٢٦ هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
42. الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة: د. قاسم المقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998. ط2، 1407 هـ - 1987م.
43. - المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، ط2، 2007.
44. منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم القرطاجني، تح: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1986م.
45. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥ هـ)، تح: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 1412 هـ - 2000م.
46. نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، الأهر الزناد، المركز الثقافي العربي، ط1، 1993.
47. الوظائف التداولية في اللغة العربية، د. أحمد المتوكل، دار الثقافة، ط1، 1405 هـ - 1985م.

الحواشي

- (1) ينظر: تحليل الخطاب، يول براون، 35.
- (2) ينظر: التداولية أصولها واتجاهاتها/76.
- (3) ينظر: التداولية، جورج يول/28، واستراتيجية الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري/82.
- (4) ينظر: لسانيات التلغظ وتداولية الخطاب، حمو الحاج ذهبية، 172.
- (5) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر/18.
- (6) ينظر: المصدر نفسه/19.
- (7) ينظر: اجتهادات لغوية، تمام حسان/ 234 - 235.
- (8) ينظر: الملفوظية/27 - 29، ونسيج النص/116.
- (9) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر/18.
- (10) البدر الطالع محاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، 229.
- (11) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، الطيبي، 657/16.
- (12) ينظر: صبح الأعشا في صناعة الإنشاء، الفلقشندي، ط 339/4.
- (13) ينظر: العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ابن خلدون/556.
- (14) مقدمة الطيبي لشرح المشكاة/368.
- (15) ينظر: عن الذاتية في اللغة، إميل بنفست، ضمن: تلوين الخطاب، فصول مختارة من اللسانيات والعلوم الدلالية والمعرفية والحجاج، 110.
- (16) Catherine Kerbrat – Orecchioni, Lenonciation de la subjectivite dans le langage. p44 نقلا عن: الخطاب تمثيل للعالم، دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية (الخطاب المسرحي نموذجاً)، عمر بلخير/69.
- (17) ينظر: شرح الرضي على الكافية، 401/2.
- (18) الخطاب تمثيل للعالم، دراسة بعض الظواهر التداولية في اللغة العربية (الخطاب المسرحي نموذجاً)، رسالة ماجستير، عمر بلخير، 1996 - 1997/67.
- (19) أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، 521/1.
- (20) شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشوران جامعة قان يونس، بنغازي، ط2، 1996، 403/2.
- (21) شرح الرضي على الكافية، 401/2.
- (22) المصدر نفسه، 402/2.
- (23) مفتاح العلوم، السكاكي/66.
- (24) نص الحديث: عن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان يقول للمريض: (بسم الله، تربة أرضنا، بريقة بعضنا، يُشقى سقيمنا، بإذن ربنا). صحيح البخاري، 133/7. رقم الحديث: 5745.

- (25) الكاشف عن حقائق السنن، 4/1336.
- (26) في اللسانيات التداولية، مقارنة بين التداولية والشعر، دراسة تطبيقية، خليفة بوجادي، 54.
- (27) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الناشر: دار الثقافة، طبعة 1994، 108/110.
- (28) الملفوظية، جان سيرفوني، 27.
- (29) نص الحديث: عن جابر قال: أتيت النبي ﷺ في دين كان على أبي، فدققت الباب، فقال: (من ذا؟) فقلت: أنا. فقال: (أنا! أنا!) كأنه كرهها. صحيح البخاري، 8/55. رقم الحديث: 6250.
- (30) الكاشف عن حقائق السنن، 10/3056.
- (31) ينظر: اللغة والنقد الأدبي، د. تمام حسان، مجلة الفصول، مجلة النقد الأدبي، المجلد الرابع، العدد الأول، 1983، بعنوان: النقد الأدبي والعلوم الإنسانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب/127.
- (32) الكتاب، سيبويه (ت 180هـ)، 6/2.
- (33) الجامع الصحيح، البخاري، 3/57. رقم الحديث: 2070.
- (34) الكاشف عن حقائق السنن، 8/2603.
- (35) المصدر نفسه، 8/2603.
- (36) المصدر نفسه، 8/2603.
- (37) المصدر نفسه، 8/2603.
- (38) المصدر نفسه، 8/2603.
- (39) ينظر: استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري/293.
- (40) الصواب أنه أراد هذه الصيغة الواردة: (ولا أقول إن أحداً خير من يونس بن متى). ينظر: الكاشف عن حقائق السنن، 11/3609. أو: (ما يُنْجِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى). ينظر: الجامع الصحيح، البخاري، 6/50. رقم الحديث: 4603.
- (41) صحيح البخاري، 4/159. رقم الحديث: 3416.
- (42) الكاشف عن حقائق السنن، 11/3611.
- (43) المصدر نفسه، 11/3610 - 3611.
- (44) ينظر: المصدر نفسه، 11/3611.
- (45) أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، 2/567.
- (46) التداولية اليوم علم جديد في التواصل/269.
- (47) صحيح مسلم، 3/1357.
- (48) الكاشف عن حقائق السنن، 8/2696.
- (49) الحديث: كان أخوان على عهد رسول الله ﷺ، فكان أحدهما يأتي النبي صلى الله عليه وسلم، والآخر يحترف، فشكا المحترف أخاه النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: (لعلك ترزق به). سنن الترمذي، 4/152.
- (50) المصدر نفسه، 10/3341.
- (51) المصدر نفسه، 2/431.
- (52) المصدر نفسه، 6/1851.
- (53) نص الحديث: (ما من ثلاثة في قرية لا يؤذَنُ، ولا تُقام فيهم الصلاة إلا استحوذَ عليهم الشيطان، فعليك بالجماعة، فإن الذنْبَ يأكلُ القاصية). مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن حنبل (164 - 241 هـ)، 36/43.
- (54) الكاشف عن حقائق السنن، 4/1133.
- (55) الحديث: (في الإنسان ثلثمائة وستون مفصلاً، فعليه أن يتصدق عن كل مفصل منه بصدقة)، قالوا: ومن يطيق ذلك يا نبي الله؟ قال: النخاعة في المسجد تدفنها، والشئ تحيه عن الطريق، فإن لم تجد، فركعتا الضحى تجزئك). سنن أبي داود، أبو داود، 7/526.
- (56) الكاشف عن حقائق السنن، 4/1241 - 1242.
- (57) ينظر: مسند الإمام أحمد، 2/184.
- (58) الكاشف عن حقائق السنن، 4/1325 - 1326.
- (59) الجامع الصحيح، البخاري، 2/108.
- (60) الكاشف عن حقائق السنن، 5/1526.
- (61) الحديث: (بينما نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسماً أتاه ذو الخويصرة، وهو رجل من بني تميم، فقال: يا رسول الله اعدل. فقال: (ويلك فمن يعدل إذا لم أعدل؟! قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل...)). صحيح البخاري، 4/200. رقم الحديث: 3610.
- (62) الكاشف عن حقائق السنن، 12/3774.
- (63) المصدر نفسه، 12/3774.
- (64) المصدر نفسه، 2/422.
- (65) المصدر نفسه، 2/422.
- (66) المصدر نفسه، 2/422.
- (67) المصدر نفسه، 2/422.
- (68) المصدر نفسه، 2/422.

- (69) المصدر نفسه، 423/2.
- (70) المصدر نفسه، 423/2.
- (71) الجامع الصحيح، البخاري، 77/7. رقم الحديث: 5426.
- (72) الكاشف عن حقائق السنن، 2879/9.
- (73) نص الحديث: (عن أنس، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَ جِبْنَ بَلْعَةَ إِقْبَالَ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، فَقَالَ: إِنَّا نُرِيدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُخِيضََهَا الْبَحْرَ لَأَخْضُنَاهَا، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نُضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْعِمَادِ لَفَعَلْنَا...). صحيح مسلم، 143/3. رقم الحديث: 83.
- (74) الكناية مصطلح نحوي عند كوفيين يراد به الضمير عند البصريين.
- (75) الكاشف عن حقائق السنن، 3758/12.
- (76) ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، الدسوقي، 227/1.
- (77) أي ضمير الغائب: (لرؤيته) في الحديث: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فَإِنَّ عَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ).
- (78) الكاشف عن حقائق السنن، 1580/5.
- (79) الحديث: (رباط يومٍ وليلةٍ في سبيل الله، خيرٌ من صيام شهرٍ وقيامه، وإن مات جزى عليه عمله الذي كان يعمل...). صحيح مسلم، 1520/2.
- (80) الكاشف عن حقائق السنن، 2627/8.
- (81) الحديث: أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يدعو علي أحد، أو يدعو لأحد؛ فنت بعد الركوع، فرما قال إذا قال: (سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد: اللهم أُنح الوليد ابن الوليد، وسلمة بن هشام، وعياش بن أبي ربيعة، اللهم اشد وطأتك على مضر، واجعلها سنين كسني يوسف). صحيح البخاري، 160/1. رقم الحديث: 804.
- (82) الكاشف عن حقائق السنن، 1230/4.
- (83) نسيح النص/116.
- (84) الكتاب، 281/3.
- (85) عن عائشة، قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ: قصر الصلاة وأتم. شرح السنة، البغوي، 166/4.
- (86) الكاشف عن حقائق السنن، 1257/4.
- (87) ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك/12.
- (88) اجتهادات لغوية، الدكتور تمام حسان/225.
- (89) يقصد الحديث ما رواه سليمان بن بريدة: أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد، ومسح على خفيه، فقال له عمر: لقد صنعت اليوم شيئاً لم تكن تصنعه! فقال: (عمداً صنعته يا عمر). صحيح مسلم، 232/1. رقم الحديث: 86.
- (90) الكاشف عن حقائق السنن، 759/3.
- (91) (تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس، يغفر لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال: أنظروا هذين حتى يصطلحا). صحيح مسلم، 1987/4. رقم الحديث: 35.
- (92) الكاشف عن حقائق السنن، 3210/10.
- (93) يقصد الاسم الإشارة الواردة في الحديث: (... ثم ذكر الرجل يطيل السفر، أشعث، أغبر، يمد يديه إلي السماء: يارب! يارب! ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فإني يستجاب لذلك؟!). صحيح مسلم، 703/2.
- (94) الكاشف عن حقائق السنن، 2097/7.
- (95) نص الحديث: (لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِخَيْرٍ مَا عَظُمُوا هَذِهِ الْحُرْمَةَ حَقَّ تَعْظِيمِهَا، فَإِذَا ضَيَّعُوا ذَلِكَ، هَلَكُوا). السنن، ابن ماجه، 291/4.
- (96) الكاشف عن حقائق السنن، 2049/6.
- (97) ينظر: المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، د. محمد محمد يونس/93 - 100.
- (98) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، القرطاجني/19.
- (99) ينظر: في تداوليات القصد: إدريس مقبول، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 28، العدد 5، 1212/2014.
- (100) وهو قوله ﷺ: (لا يحلف أحد عند منبري هذا على يمين أئمة، ولو على سواك أخضر إلا نبواً مقعده من النار. أو وجبت له النار). سنن أبي داود، أبو داود، 150/5. رقم الحديث: 3246.
- (101) الكاشف عن حقائق السنن، 2618/8.
- (102) يقصد الملفوظ الوارد في الحديث: (إن أخوف ما أتخوف على أمتي الهوى وطول الأمل؛ فأما الهوى فيصعد عن الحق، وأما طول الأمل فينسي الآخرة، وهذه الدنيا مرتحلة ذاهبة، وهذه الآخرة مرتحلة قادمة...).
- (103) الكاشف عن حقائق السنن، 332/10 - 333.
- (104) المصدر نفسه، 2618/8.
- (105) المصدر نفسه، 2618/8.
- (106) سنن أبي داود، 167/1.
- (107) الكاشف عن حقائق السنن، 820/3.
- (108) السنن، بن ماجه، 198/5.
- (109) الكاشف عن حقائق السنن، 3865/12.

- (110) المصدر نفسه، 3865/12.
- (111) أمالي ابن الحاجب، 704/1.
- (112) الكاشف عن حقائق السنن، 3865/12.
- (113) شرح السنة، البغوي، 166/4.
- (114) الكاشف عن حقائق السنن، 1257/4.
- (115) شرح مُسْنَد الشَّافِعِيِّ، أبو القاسم الرافعي القزويني، 238/1.
- (116) نص الحديث: (كان في بني إسرائيل رجلٌ قتلَ تسعةً وتسعينَ إنساناً ثمَّ خرَّجَ يسألُ، فأثى رَاهِبًا، فسأله، فقال له هل من توبة؟ قال: لا، فقتله فجعل يسألُ، فقال له رجلٌ: أنت قَرِيْبٌ كَذَا وَكَذَا، فأدركه الموتُ فَنَاءَ بِصَدْرِهِ نَحْوَهَا، فَأَخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ، وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ: تَقْرَبِي وَأَوْحَى اللهُ إِلَى هَذِهِ أَنْ تَبَاعَدِي. وقال: قيسوا ما بيئتهما، فوجد إلى هذه أقرب بشيرٍ فغفر له). الجامع الصحيح، البخاري، 174/4.
- (117) الكاشف عن حقائق السنن، 1840/6.
- (118) شرح المفصل، ابن يعيش، 372/2.
- (119) المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، 306.
- (120) الإبهام والمبهمات في النحو العربي، د. إبراهيم بركات، 39.
- (121) قاله ﷺ في مرضه الذي مات فيه.
- (122) الكاشف عن حقائق السنن، 2384/7.
- (123) ينظر: التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، كلاوس برينكر، 129.
- (124) الكاشف عن حقائق السنن، 2384/7.
- (125) المصدر نفسه، 2383/7.
- (126) المصدر نفسه، 2383/7.
- (127) المصدر نفسه، 2384/7.
- (128) ينظر: اجتهادات لغوية، تمام حسان، ط1، عالم الكتب، 235/2007.
- (129) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، 23.
- (130) يقصد لفظة العمل الوارد في الحديث: (من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله، وأن عيسى عبدُ الله ورسوله، وابنُ أمته وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه، والجنة والنار حق؛ أدخله الله الجنة على ما كان من العمل).
- (131) الكاشف عن حقائق السنن، 481/2.
- (132) المصدر نفسه، 1034/3.
- (133) يقصد (ال) التعريف الوارد في: (السلام عليك) و(السلام علينا) في التشهد: (التحيات المباركات، الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين...). صحيح مسلم، 302/1.
- (134) الكاشف عن حقائق السنن، 1035/3.
- (135) المصدر نفسه، 703/2.
- (136) ورد في صحيح مسلم بلفظ: (أسجع كسج الأعراب). 1310/2.
- (137) الكاشف عن حقائق السنن، 703/2.
- (138) المصدر نفسه، 703/2.
- (139) عن عائشة، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فمنا من أهلَّ بعمرة، ومنا من أهلَّ بحجٍّ و عمره، ومنا من أهلَّ بالحج، وأهلَّ رسولُ الله ﷺ (...). صحيح البخاري، 142/2.
- (140) يقصد تعريف لفظ: (الحج).
- (141) يقصد تكبير الفظة نفسها: (حج).
- (142) الكاشف عن حقائق السنن، 1953/6.
- (143) ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، 19.
- (144) الجامع الصحيح، البخاري، 7/1.
- (145) الكاشف عن حقائق السنن، 3720/12.
- (146) ينظر: علم التخاطب الإسلامي، 28.
- (147) الكاشف عن حقائق السنن، 3720/12.
- (148) التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، كلاوس برينكر، 127.
- (149) ينظر: استراتيجيات الخطاب، الشهري، 180.
- (150) الكاشف عن حقائق السنن، 3454/11.
- (151) ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، 161.